التعليم كقيمة اقتصادية واجتماعية تستحق الاهتمام

د. دغمان زوبيـر

جامعة محمد الشريف مساعديـة – الجزائر –

الملخص

إن من أهم الأمور التي يجب إعادة النظر فيها حاليا هي أمور التعليم عامة والتعليم الجامعي بخاصة حيث نجد أن بقاء المجتمع يعتمد اعتماداً كلياً على الجامعات ومخرجاتها، ولأن التعليم الجامعي يعني الأبحاث العلمية فالجامعة مطالبة بمواكبة التغيرات والتحولات الحاصلة بحكم موقعها ومكانتها المؤسسية في المجتمع، ومن التساؤلات التي تعد بدائل مستقبلية للتعليم الجامعي، هو كيفية دفع المجتمعات للسير على الطريق الصحيح والسريع للتصنيع وما يتصل به من تقدم علمي وتطور تكنولوجي، سريع عالمي .وما هي الإجراءات المستقبلية للتعليم الجامعي ليسهم في التنمية الاقتصادية وترسيخها وتأصيلها، وما دوره في تنمية القيمة الاقتصادية والقيم الاجتماعية مع تعزيز الذاتية فان التعليم اليوم في الجزائر يستدعي تدعيم النظرة الاقتصادية والاجتماعية لانه استثمار حقيقي له عائد اجتماعي شانه في ذلك شان القطاعات الإنتاجية الأخرى ذلك ان الدولة بحاجة إلى نظام اقتصادي كفء يتماشى وفق لمتطلبات بيئة تعليمية جامعية ايجابية، راقية تتماشى مع ضرورات التحول الاجتماعي والاقتصادي من خلال إعادة ومراجعة سياستها المالية والاقتصادية فضلا عن توجيه مواردها إلى الاستثمارات المربحة اجتماعيا لأنه أصبح شكلا من أشكال الاستثمار البشري والذي يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية تساهم في تكوين الثروة المقبلة للدولة عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية لمواردها البشرية.

الكلمـات الأساسيـــة: التعليم - التكلفـــة المالية والاجتماعية - قيمـة اقتصاديـــة واجتماعيـــة - تكوين ثروة

المنارة للاستشارات

ww

Summary

The most important matters which we must review it nowadays are the education matters in pubic and the university education particularly. we have found the rest of the community is totally rely on the universities and its outputs and as a result of the university education means the scientific researches so the university claims to convey the changes and the conversion happening from its institutional place and its site in the community. From the inquiries as a future substitutes in the university education (How to push the communities walking on the right and quick way for manufacturing and is connected it with a scientific improvement and a technological development, a worldwide quick. And what are the future procedures for the university education to subscribe in the economics development, stabilizing it and rooting it and what is its role in developing the economics value and the social values with enhance the identity as the education nowadays in Algeria brings reinforcement the social and economics theory in despite of it is a real investment has a social yields as with the same importance as the other productive sectors. Because of the country needs to an effective economics system walking upon a developed positive university educational environment is in line with the economics & the social metamorphoses through repeat and liaison its economical and financial policy furthermore orientation its resources to the social profitability investment because it becomes form from the forms of the human investment and which it achieve to a social and economics deposits that contribute in constructing the next wealth for the country by increasing the productivity ability for the human resources

The basic words:

Education- The social and financial cost-A social and economical development- A composition of wealth

المنارة للاستشارات ww

مقدمـــة :

أصبح التعليم فرعا جديدا ومستقلا من فروع علم الاقتصاد وله دور مهم في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي حيث تزايدت الشكوك حول جدوى الاستثمار في التعليم لاسيما في الجزائر وذلك بعد تفشي بعض النتائج السلبية غير المتوقعة التي أسفرت عنها ذلك النوع من الاستثمار الذي كرست له الدولة عنايتها وذلك بتوجيه جل الموارد المالية للتعليم والجامعات عبر الوطن وما تحملته أيضا من اجل تخفيض أعبائه عن كـامل المواطنين الجزائريين بجعله مجانيـــا تلك النتائج السلبية التي تجلت في ضعف كفاءة مخرجاته وعدم الموائمة بين تلك المخرجات من المتعلمين وبين احتياجات التنمية وارتفاع تكلفته على الدولة و ارتفاع معدلات البطالة بين خرجيه وعدم مواكبته للتطور التكنولوجي السريع العالمي فما كان للحكومات والأفراد أن يزيدوا من إنفاقهم على التعليم لولا العائدات المادية التي ستُجنى من التعليم، بغض النظر عن العائدات غير المادية حيث تشمل خدمة المجتمع في التعليم الجامعي بعدا مهما من الأبعاد التي تضطلع به الجامعة إذ تعد الجامعة في مكانتها المؤسسية منظومة تدخل ضمن النظام العام في المجتمع ، ولتحقق أهدافها وغاياتها يجب أن تتفاعل وتتبادل بمعطياتها مع متطلبات ومعطيات ومتغيرات المجتمع ، لذلك يجب أن تكون الجامعة من خلال هذا المنظور الحديث لها، نظاماً على انفتاح تام مع المجتمع وذلك بالتعرف على احتياجاته ومشكلاته التي يجب أن تأخذ بها الجامعة لحلها ومعالجتها عند تحديد أهدافها ورسم سياساتها التعليمية فالتعليم الجامعي يأخذ دور مهم في مجال خدمة المجتمع عامة إذا لم يعد برجاً عاجياً وظيفة إعداد القيادات وإجراء البحوث والدراسات بمعزل عن المجتمع وبعيداً عنه بل له وظيفة تتمثل بتقديم خدمات جوهرية نموذجيه عملية مباشرة للمجتمع حيث ان التعليم اليوم يستدعي تدعيم النظرة الاقتصادية والاجتماعية باعتباره استثمار حقيقي له عائد اجتماعي شانه في ذلك شان القطاعات الإنتاجية الأخرى .

مشكلـة الدراسة :

يمثل التعليم في الحقيقة مكونا استثماريا واستهلاكيا في وقت واحد ويمثل أهمية خاصة في عملية التنمية الاقتصادية، فالتعليم يمكن ان يخدم العديد من الأهداف كلها ذات أهمية عالية من وجهة نظر التنمية العامة، نظرا لمساهمته في النمو الاقتصادي

المنارة للاستشارات
ww

والاجتماعي كما يمكن ان ينظر اليه كاستثمار في الرأس المال البشري لما يشكله من ضغط على ميزانية الدولة بالإضافة انه يسهم بصورة مباشرة في تحسين مستوى المعيشة و ينشئ اصولا استهلاكية باقية فالمشكلة أصبحت تتطلب نقاش وتفكير على الصعيد النظري والتطبيقي نظرا لحجم أهميتها في كيفية تطبيقها من خلال قياس العائد الاقتصادي للتعليم وأهم أنواع تكاليفه و أثاره المباشرة فالسؤال الذي يجب طرحه في هذا المضمار هو؟ إلى أي مدى تتوقف درجة نجاح مصداقية التعليم في الجزائر ؟و كيف يمكن تفعيل دوره حتى يكون مكون استثماري أساسي فعال واستهلاكي ذا قيمة اقتصادية واجتماعية في تحقيق المطلوب مستقبلا؟ فتكون إجابتنا الأولية من خلال مراعاة ثلاثة محاور رئيسية مقترحة وهي التي سيتم تناولها بشكل جوهري في هذا المقال ومناقشتها ضمن ثلاثة أبعاد مختلفة توضح العلاقة القومية بين الإجراءات المستقبلية للتعليم الجامعي في المجتمع والاقتصاد القومي ككل حيث يتناول البعد الأول المحور الأول مسألة تثمين وتعزيز القيمة الحقيقية للتعليم الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقوية العامل البشري و تمكينه من أداء المهام اللازمة فضلا عن تشخيص مصداقية نجاح التعليم وفق متطلبات النمو والتنمية الاقتصادية كما يتناول البعد الثاني، المحور الثاني مسألة مفهومية دور التعليم كمكون أساسي فعال استثماري واستهلاكي الذي تدعو الحاجة إليه في مجال التنمية الاقتصادية القومية إذا أريد ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذلك انه لايمكن الاضطلاع بجميع هذه المتطلبات الأساسية على نحو فعال بدون التعرض للجوانب الاقتصادية التي تخص العوائد والتكاليف لذلك فان البعد الأخير يكون متناول للمحور الثالث متمثلا في تحديد العائد الاقتصادي والاجتماعي من الاستثمار للتعليم وجدواه .

فرضية الدراسة:

من اجل الإجابة عن هذه التساؤلات يتم الانطلاق من فرضية أساسية مفادها التأكيد على ضرورة وحتمية العمل على تطوير المؤسسات الجامعية التعليمية وتحديث أساليبها لما يتناسب مع تغيرات العصر السريع مع استخدام جل متطلبات نجاح دور التعليم على مدى قدرته على الاستجابة في الاداء بكفاءة ونجاح ذلك في وجود سياسة تعليمية

المنارة للاستشارات
ww

مناسبة حتى يكون ذا قيمة اقتصادية واجتماعية يتماشى وفق لمتطلبات بيئة تعليمية جامعية ايجابية راقية .

أهمية الدراسة :

إن من أهم الأمور التي يجب إعادة النظر فيها وتغييرها جذرياً، هي أمور التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة ، لان بقاء المجتمع يعتمد اعتماداً كلياً على الجامعات ومخرجاتها، ولأن التعليم الجامعي يعني الفكر، والفكر يعني الأبحاث العلمية، والأبحاث العلمية تعني التقدم والتكنولوجيا، وحتماً فإن توقف أمة عن التفكير يكون مصيرها التداعي والاضمحلال والانهيار فالجامعة مطالبة بمواكبة التغيرات والتحولات الحاصلة بحكم موقعها ومكانتها المؤسسية في المجتمع و أن تتفاعل مع المتغيرات والمستجدات العالمية بهدف تحقيق كفاءة و فاعلية و بالتالي يكون الإنفاق على التعليم الجامعي من الأمور التي لها ما يبررها خاصة عند حساب العائد الاقتصادي سواء على الفرد أو على مستوى المجتمع ككل.

هــدف الدراسة :

كان من ضمن أهدافنا في هذا المقال هو محاولة إبراز أهمية التعليم الجامعي بالنسبة للاقتصاد الوطني نظرا لما له من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية ذلك انه أصبح شكلا من أشكال الاستثمار في العامل البشري والذي يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية بمعنى نظام تعليمي قادر على توفير جميع العناصر اللازمة التي تقود إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في ظل متغيرات العالم وفي ضوء متغيرات محلية من جهة ومن زاوية أخرى البحث حول سبل الاستغلال الأمثل للموارد البشرية في ظل العمليات والأساليب الاقتصادية مع استخدام معايير الكفاية والإنتاجية لتصحيح الاختلالات القائمة ، ورفع فعالية الأداء في التعليم .

المحور الأول: تثمين وتعزيز القيمة الاقتصادية والاجتماعية للتعليم

أولا: القيمة الاقتصادية للتعليم

نتيجة لتزايد متطلبات واحتياجات الحياة، الاقتصادية والاجتماعية فقد اتصف يومنا هذا بعصر المعرفة العلمية حيث يمثل الأسلوب الفكري الذي يوضح وينير طريق المجتمعات لتحقيق أهدافهم وغاياتهم، والتي تتماشى مع متطلبات وسمات العصر الحالي فالتعليم العالي يمثل الروح العلمية والعملية التي قوامها أن تدرس الأشياء لمعرفة

المنارة للاستشارات
ww

قوانينها بغية التأثير على مجرياتها، حيث معرفة الشيء يجعلنا قادرين على التنبؤ به وهذا التنبؤ يمكننا من تغيير مجرى الأحداث بشكل أيسر نحو تحقيق الأهداف لذلك فأن نجاح المؤسسات التعليمية الموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، تتوقف على عمليات ومناهج التعليم المستمد من واقع المؤسسات التعليمية والجامعية وذلك لأجل التغيير والتطوير وتحسين الواقع الحالي لما يخدم المستقبل ومتطلباته.

فثمة إجماع شبه كلي على الاعتراف بأن للتعليم والتدريب مساهمة لا تقدر بثمن في تحسين نوعية اداء الموارد البشرية مع زيادة العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتسريع النمو في الوقت الحالي حيث أن التعليم يفتح الباب أمام المساواة الاجتماعية والفرصة الاقتصادية بالإضافة الى ان الموارد البشرية تعد من أهم عناصر التنمية الاقتصادية ، فقد أصبحت النظرة إلى تلك الموارد في العقود القليلة الماضية أنها استثمار له عائد مرتفع طويل الأجل، حيث يمتد ذلك العائد خلال الحياة الإنتاجية للفرد، كما اعتبرت تلك الموارد وتنميتها من أهم عوامل نجاح أي عملية تنمية اقتصادية، وكشرط ضروري لنجاح العوامل الأخرى مثل رأس المال والموارد الطبيعة فشرط كفاءة هذه العوامل وجود أو توافر القوى البشرية الملائمة و المناسبة والمؤهلة لاستخدام هذه العوامل بصورة فعالة وتتعدد العوامل المؤثرة في تلك الموارد البشرية، كما يعتبر التعليم من أهم هذه العوامل ويؤثر في تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال رفع كفاءتها وإنتاجيتها وبذلك يسهم في عملية التنمية بصورة فعالة، ولقد اعتمدت العديد من الدول الكبرى في بداية خطواتها للنمو على التعليم وتطويره كركيزة أولى للتنمية الاقتصادية فاستطاعت فعلا بفضل المستوى التعليمي المرتفع لأفراد القوى العاملة تحقيق معدلات تنمية سريعة ومتلاحقة مما أدى بها إلى الدخول في مصاف الدول الكبرى، ومن أهم الأمثلة على ذلك تجربة العديد من الدول الأسيوية والأوروبية والتي اتخذت من التعليم ركيزة أساسية لتحقيق تنميتها الاقتصادية.[1] كما ينجح ايضا تأثير الاقتصاد على النظام التقليدين من خلال ما يخصصه له من موارد مالية تحكم ، مما يؤدي لهذا النظام على أداء عمله بكفاءة

1 سهيل الحمدان ، اقتصاديات التعليم – تكلفة التعليم و عائداته – الدار السورية الجديدة ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الاولى ، 2002 ، ص145

المنارة للاستشارات
ww

ونجاح و ذلك في وجود سياسة تعليمية مناسبة لذلك فانه من خلال دور التعليم في التأثير على الموارد البشرية وتهيئتها للعمل والإنتاج تتضح العلاقة القومية بين النظام التعليمي في المجتمع والاقتصاد القومي والشكل التالي يوضح ماهية هذه العلاقة :

شكل رقم 01 : علاقة النظام التعليمي في المجتمع بالاقتصاد

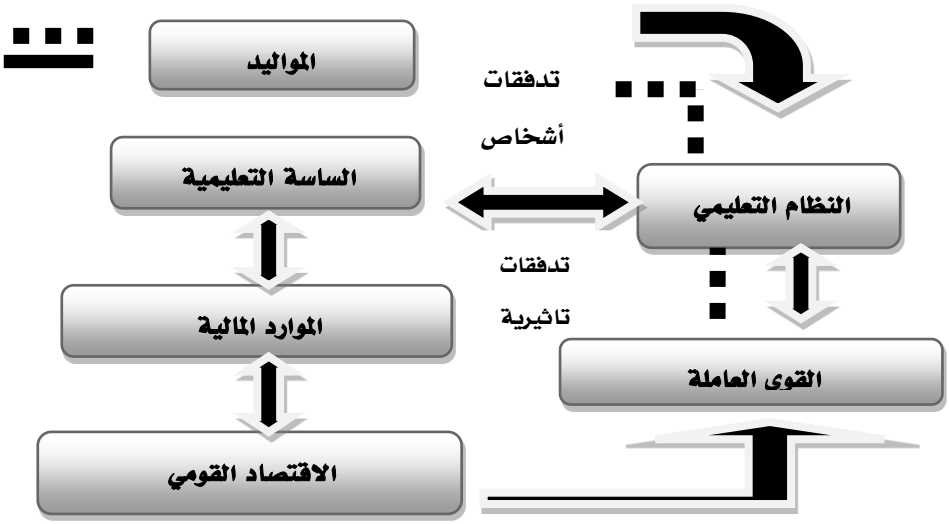

Source : O . E . C. D Methods and Statistical Needs for Education Planning,Paris , 1967 ,P60 .

ويضم هذا الشكل نوعين من التدفقات وهي التدفقات في صورة موارد بشرية والأخرى تأخذ صورة تدفقات تأثيرية فيتضح من هذا الشكل وجود علاقة تأثيرية متبادلة بين الاقتصاد والنظام التعليمي من خلال التأثير المتبادل بين النظام التعليمي والقوى العاملة في المجتمع حيث هذه التدفقات من مواليد للنظام التعليمي هي الأخرى تؤثر في كفاءة و قدرة النظام التعليمي في استيعابه بما يحقق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية .[1]

[1] O . E . C. D Methods and Statistical Needs for Education Planning,Paris , 1967 ,P60 .

المنارة للاستشارات
ww

ثانيا: أهم التغيرات الرئيسية لـقيمة التعليم :

تتخذ التغيرات الرئيسية للتعليم اتجاهين وهي التغير الاقتصادي والتغير الاجتماعي، فيرجع كل تفسير من هذه التفسيرات قيمة التعليم إلى أثره على أحد الاتجاهات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ، السيكولوجية مركزا على أثر التعليم في هذا الاتجاه مع اعتباره أهم الآثار على الإطلاق .

1- **التفسير الاقتصادي: بمقتضى هذا التفسير يساهم المزيد من التعليم مباشرة في النهوض بالإنتاجية ويستند تفسير ذلك إلى ان التعليم يكسب الافراد مهارات ومعارف دافعة للإنتاجية ونادرة ، فالأفراد الأكثر تعليما يتميزون عن قرنائهم الأقل تعليما في سوق العمل، حيث يرتفع الطلب عليهم نتيجة لارتفاع إنتاجيتهم في العمل ويقل المعروض منهم نتيجة لارتفاع تكاليف تعليمهم، وبذلك يؤكد ذلك التفسير على ان فروق الكسب بين الافراد المختلفين في مستوى التعليم يعود إلى فروق الإنتاجية بينهم حيث يعاب على هذا التفسير تأكيده على أن فروق الكسب بين الافراد تعود إلى الاختلافات في مستوى إنتاجيتهم فقط، إذ غالبا ما تختلف تلك الأجور عاكسة عوامل أخرى غير الإنتاجية مثل قلة آو زيادة المعروض من نوع معين من العمالة أو تزايد الوزن النسبي للصناعة التي ينتمون إليها أو زيادة الطلب على مهنة معينة إلى غير ذلك من العوامل ولكي يكون فرض اختلاف الأجور كنتيجة لاختلاف الإنتاجية يجب توافر المنافسة الكاملة في سوق العمل والتي تمثل الضمان الوحيد لإرجاع فروق الكسب إلى اختلاف الإنتاجية فقط .** [1]

2- **التفسير الاجتماعي : يقوم هذا التفسير على ان التعليم يعمل على نشر قيم اجتماعية معينة، تؤهل الافراد إلى الانضمام إلى الصفوة الحاكمة في المجتمع فالتعليم يؤهل الافراد من مختلف الفئات الطبقية للقيام بمختلف الأدوار الاقتصادية تبعا للطبقات الاجتماعية التي ينتمون إليها وبالتالي يتحصل دوره في تعزيز الهيكل الطبقي للمهارات السائدة في المجتمع، حيث يؤكد هذا التفسير على أن الجزء الأكبر من الاختلافات في الأجور يعود إلى مركز الآباء والطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليه والتي تحدد مستويات التعليم للأبناء وكذلك مستويات الكسب ، وبذلك فهو يرجع**

[1] عابدين عباس محمود ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2005 ، ص 67 .

المنارة للاستشارات
ww

الجزء الأكبر للاختلاف إلى العوامل الاجتماعية مع عدم إغفال العلاقة بين التعليم والإنتاجية من ناحية و ارتفاع الكسب من ناحية أخرى .[1]

ثالثا: الأهميـة الاقتصاديـة للتـعليم

هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على اهمية التعليم بالنسبة للاقتصاد الوطني لما للتعليم من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، فالتعليم يرفع من قدرة الإنسان على زيادة الانتاج وتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي فنشهد لبعض الدول مثلاً، بالرغم من نفص الموارد الطبيعية لديها وعدم كفاية رؤوس ألأموال استطاعت الوصول إلى مرحلة الانطلاق الذاتي، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث يرجع ذلك إلى أثر التعليم ودوره في اقتصادياتهم ويخلص الى اعتبار التعليم يساعد على التقدم الفني ، وذلك من خلال البحث العلمي وتطوير المناهج و المقررات التي تدرس و تعمل على تحديث أنظمته باستمرار فيؤدي إلى زيادة مقدرة الافراد على القيام بالبحوث العلمية والفنية وبذلك تزيد قيمة رأس المال البشري والتي تقوم بدورها بالاختراعات الفنية والابتكارات، ويساعد التعليم أيضا في تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل والذي ينتج عنه تخصصات دقيقة ومهارات محددة مما يجعل استخدام الآلات والمعدات الحديثة أمرا ميسـورا حيث يمد التعليم متخذي القرارات الفنية والاقتصادية بالمعلومات ونظرة أكثر شمولا بحيث يستطيعون تجنب وقوع أخطاء كبيرة في المستقبل مما يؤدي إلى كبر أحجام المشاريع وذلك عن طريق مساهمته في زيادة التقدم الفني وزيادة رأس المال المادي، وكذلك توفير الموارد البشرية التي تعمل على تطبيق ذلك التقدم و هو ما ينعكس على زيادة تراكم رأس المال مما يمكن ان يكون مكملا لرأس المال المادي ، ويعني ذلك ان تراكم رأس المال في النمو الاقتصادي يكون ذا فائدة كبيرة إلى ذلك الحد الذي يتوفر فيه رأس المال البشري بدرجة كافية ليكمل التحسينات في رأس المال المادي، فرأس المال المادي يجب ان يتوفر له العقلية البشرية بالعدد اللازم لاستخدامه في تطوير العملية الإنتاجية وكذلك يجب ان تتوافر القوى العاملة ذات المهارة المناسبة والتي تستطيع استخدام الآلات الحديثة المتطورة التي تتبع زيادة رأس المال المادي .[2] فنفهم من هذا كله أن التعليم يزيد

---

[1] عبد الغني النوري ، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم ، دار الثقافة ، قطر ، 1989 ، ص90 .

[2] البان غادة عبد القادر قضيب ، قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم مع التطبيق على الجمهورية العربية السورية ، رسالة دكتوراه ، مطابع وزارة الثقافة السورية ، 1986 ، ص97 .

المنارة للاستشارات
ww

من إنتاجية العمال وذلك من خلال اكتساب القوى العاملة المهارات و المعارف ويعمل أيضا على ثقل مواهب الأفراد وزيادة كفاءتهم وقدرتهم على استيعاب التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المتطورة كما ان التعليم يؤدي إلى الاستخدام الكفء للمدخلات الجديدة كما ان التعليم يعد حافزا للتغير السلوكي الذي يساعد على النمو الاقتصادي ، فالأفراد المتعلمون أكثر ميلا للاستخدام الكفء لجميع عناصر الإنتاج وتطويرها المستمر حتى تكون دائما ذات كفاءة عالية وتحقق إنتاجية قصوى ويساعد التعليم في صقل القدرات الإبداعية للإنسان وزيادة معارفه مما يؤدي إلى تحسين عملية الإنتاج والتمكين من استخدام المعلومات والمهارات وتطويرها لواجهة الظروف المتغيرة في المستقبل اي تحقيق قاعدة تعليمية قوية تستند إليها في حركتها التنموية وهو ما ينعكس على تحسّن عوامل الانتاج.

رابعا: دراسة الآثار المباشرة للتعليم في النمو الاقتصادي

تعتبر دراسة العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي على جانب كبير من الأهمية كوسيلة لمعرفة أثر كل منهما على الآخر، حيث يرتبط التعليم ارتباطًا وثيقًا بالدخل، فهو يعتمد على مستواه ودرجة نموه، إذ ان نشر التعليم من خلال التوسع في المراحل المختلفة للتعليم يعني ضرورة توفير الأموال (التكاليف) ويعتبر الدخل مصدرها، كما أن نمو الدخل بصورة مستقرة لا يتحقق إلا من خلال ارتفاع مستوى التعليم ومخرجاته، حيث أن هناك سببين للاعتقاد بأهمية التعليم، الأول أنه يوجد طلب جماهيري كبير على التعليم وخاصة التعليم العام وذلك في كافة دول العالم المتقدمة والنامية على السواء، والثاني للعلاقة الواضحة والقوية بين التعليم والدخل على المستوى الفردي والقومي ويتحقق الأثر المباشر للتعليم في النمو الاقتصادي من خلال تحسين المهارات والقدرات الإنتاجية للقوى العاملة، وقد ظهر الحديث عن ذلك في نتائج دراسات عديدة وغيرها من الدراسات ولا يوجد خلاف بين الاقتصاديين عن وجود دور مباشر للتعليم في النمو الاقتصادي.[1]

ونظرًا لما يتمتع به دور تعليم القوى البشرية في النمو والتنمية الاقتصادية من أهمية في تخصيص الموارد المالية وتوزيعها بين القطاعات المختلفة ، ولماله من علاقة مع

[1] بوطيبة فيصل ، العائد من التعليم في الجزائر، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010 ، ص 33 .

المنارة للاستشارات

مستوى الدخل والتنمية الاقتصادية في الاتجاه نحو التعليم العالي، فإن هناك حاجة للبحث في العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر وتحديد أثر كل منهما على الآخر حيث يتحدد النمو الاقتصادي بأربع محددات رئيسية كالتالي :[1]

- النمو في القوى العاملة ويمكن ان يكون بسبب الزيادة في عدد السكان .
- النمو في رأس المال البشري ويكون عن طريق زيادة المهارات التي تمتلكها القوى العاملة أو مقدار التعليم أو التدريب و الخبـــرة .
- النمو في رأس المال المادي ويعني توفر الآلات الحديثة والمصانع ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار.
- التقدم التكنولوجي الذي يوفر طرق حديثة مختلفة للإنتـــاج وأشكـــال جديدة لمنظمـات ومؤسسات الأعمال .

ولقد اهتمت نماذج النمو الاقتصادي في النمو الاقتصادي في السنوات الماضية بإدخال المساهمة التي تقطع عملية تنمية الموارد البشرية ضمن مدخلات هذا النمو، لتحليل إسهام التعليم في النمو الاقتصادي حيث قام الاقتصاديون بإثبات ان التعليم له مساهمة مباشرة في زيادة الدخل الوطني وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة ذلك ان ربط التعليم بالنمو الاقتصاد مبدأ هام أخذ به الاقتصاديون من خلال دراسات عديدة و لكن يجب التأكيد على أن التعليم ليس هو الشكل الوحيد على الاستثمار البشري، إذ ان هناك الإنفاق على مشاريع أخرى التي تعتبر مسلكا هاما آخر من مسالك الاستثمار البشري .

المحور الثاني: التنعليم ودوره في تحريك عجلة التنمية كمساهم ومكون فعال استثماري واستهلاكي

هناك وجهتي نظر إلى التعليم الأولى تعتبر التعليم سلعا استهلاكية تدر عائدا مباشرا عند الاستخدام وهو الإشباع الذي يحصل الافراد نتيجة التحاقهم بالمدارس وكذلك الشعور بالرضا نتيجة لزيادة المعارف . أما وجهة النظر الثانية فهي تعتبر التعليم في البشر يؤدي إلى عائد يستثمر لفترة طويلة ولهذا فان التعليم يعتبر من أهم مقومات التنمية الاقتصادية وان التعليم كأي استثمار أخر يجب ان يتم دراسته ودراسة عائده وان

[1] محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر ، 2000 ، ص45.

المنارة للاستشارات
ww

يخضع لكافة معايير الاستثمار ويمثل أنصار هذه النظرية أصحاب مدرسة الاستثمار في رأس المال البشري و الذين يعتبرون ان الاستثمار في البشر هو من أفضل الاستثمارات عائدا أو يخدم التنمية الاقتصادية فالاستثمار البشري و الموارد البشرية المدربة الماهرة ضرورة من ضروريات عملية الإنتاج و بالتالي تحقيق عملية التنمية الاقتصادية و ان الاستثمار في رأس المال البشري يدر عائد يفوق الكثير من المشروعات الاستثمارية الأخرى .[1]

هناك من يعتبر التعليم من الاستثمار القومي حيث أكدوا على ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية وضرورة مساهمة الدولة في تحمل نفقات التعليم وذلك يقولون ان قيمة ما ينفق على التعليم سواء بواسطة الافراد يجب ألا يقاس بالعائد المباشر من هذا الاستثمار بل قد تحصل الدولة على عائد كبير من إعطاء أفراد الشعب فرصا أكثر لاكتشاف مواهبهم وقدراتهم وقد يعطي اكتشاف هذه المواهب والقدرات تكاليف ما ينفق على التعليم لمدينة بأسرها .

أولا: التعليم مكون استثماري واستهلاكي

يمثل التعليم في الحقيقة مكونا استثماريا واستهلاكيا في وقت واحد ويمثل أهمية خاصة في عملية التنمية الاقتصادية فالتعليم يمكن ان يخدم العديد من الأهداف كلها ذات أهمية عالية من وجهة نظر التنمية العامة، حيث انه يمكن ان ينظر إليه كاستثمار في وسيلة إنتاجية producteur agent ويوجد أيضا مفهوم استهلاكي للتعليم، فهو يسهم بصورة مباشرة في مستوى المعيشة وينشئ أصولا استهلاكية باقية ان الأثر الاستهلاكي والأثر الإنتاجي للتعليم يمكن النظر إليهما كمتممين من وجهة نظر التقييم الاجتماعية وذلك بالمفهوم الواسع للنمو .

أما التعليم بالمدارس فهو أكثر من مجرد نشاط استهلاكي، بمعنى انه لم يتم الالتزام به المجرد الحصول على الشعور بالرضا و المنفعة من خلال الالتحاق بالمدارس بل على العكس من ذلك، فالنفقات العامة والخاصة تدفع للتعليم المدرسي عن عمد من اجل الحصول على مخزون إنتاجي يضم كائنات بشرية، ويوفر الخدمات في المستقبل والتي تشمل على مجالات اكتساب الرزق في المستقبل والقدرة الذاتية على العمل في المستقبل والنشاط المنزلي والشعور بالرضا للمستهلكين، ويضيف التعليم كنوع من الاستثمار إلى

[1] عبد الاله زاهي الراشدان ، اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص67

المنارة للاستشارات
ww

مدخرات الدول المنخفضة الدخول بدرجة معتبرة لكنه يهمل في الحسابات الاقتصادية القومية التقليدية، لان المدخرات المدرجة في هذه الحسابات تقتصر فقط على تكوين رأس المال المادي، وعلى ذلك يجب النظر إلى التعليم كنوع من الاستثمار الذي يجب ان يخضع لمعايير الاستثمار وذلك إلى أقصى كفاءة ممكنة منه وعلى هذا فإن للتعليم جانبين: جانب استهلاكي "التعليم كاستهلاك" وجانب استثماري "التعليم كاستثمـــار" حيث يمكن النظر إلى التعليم كاستهلاك من زاويتين:[1]

1- التعليم كاستهلاك جاري: شانه في ذلك شأن الغذاء حيث يحقق إشباعا فوريا لحاجة غير مشبعة لدى الفرد أو الإنسان ممثلة في الرغبة في العلم أو المعرفة الثقافية فضلا عن إشباع رغبات إنسانية اجتماعية وسياسية يحتاجها المجتمع بشكل عام .

2- التعليم كاستهلاك دائم أو مستمر : يتمثل في أنه لا يثني مرة واحدة أو دفعة واحدة وإنما هو لصيق بصاحبه طوال حياته وأيضا يدر عائدا بعد وفاته، كما يزيد من رفاهية الفرد والمجتمع فضلا عن تميز التعليم عن بقية أنواع الخدمات الاستهلاكية الأخرى بقدرته على التأثير على تفضيلات سلوك المستهلكين في مجال رغبتهم لتحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود مواردها ، فالأفراد يستطيعون تنمية مواردهم و ميولهم عن طريق معارفهم وكذلك يستطيعون ان يكونوا قادرين على الاختيار ما بين البدائل المختلفة والتي تعطي درجات مختلفة من الإشباع أما بالنسبة للمجتمع فالتعليم استهلاك دائم حيث أنه يمثل عاملا هاما وضروريا للتنمية الاقتصادية، ويمثل أيضا عامل استقرار سياسي وذلك عن طريق الإسهام وتحسين العلاقات وفي التقدم الاجتماعي وفي إدراك الافراد لمتطلبات التنمية .

ثانيا: التعليم كاستثمار محفز في عملية التنمية الاقتصادية

أما عن التعليم كاستثمار فهو يزيد من الطاقة الإنتاجية ويرفع من كفاءة الإنتاج من خلال تنمية الموارد البشرية ويؤدي أيضا إلى إمكانية تطبيق التقدم التقني في المجالات العلمية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج ، وكذلك يفيد في خلق

[1] علي عبد القادر علي ، أسس العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2001 ص122

المنارة للاستشارات

وفورات خارجية تنتج من إمكانية توسيع حجم المنشآت عن طريق التقدم التقني وعدم توافر الموارد البشرية التي تستطيع القيام بكل ذلك، وبذلك تستطيع المساهمة بشكل فعال كعامل من أهم عوامل التنمية الاقتصادية. وهكذا نرى ان التعليم سواء من الناحية الاستهلاكية أو الاستثمارية يساهم في التنمية الاقتصادية بصورة فعالة مما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى اعتباره محفزا لأهم الموارد الاقتصادية على الإطلاق وهي رأس المال البشري والذي اعتبروه أساس العملية الإنتاجية.[1]

المحور الثالث: الجدوى من دراسة عوائد التعليم مع تحديد عائده الاقتصادي

ان التحدي الذي يواجه المجتمعات المتقدمة والنامية يتمثل في كيفية استخدام مواردها وإمكاناتها المتاحة بشكل أفضل لتحقيق اكبر عائد اجتماعي وشخصي ولعل التحدي الذي يواجه الدول النامية اكبر لما تعترض مجتمعاتها من مشكلات خطيرة وصعوبات عديدة بسبب ضعف مواردها المادية والبشرية و قلة إمكانياتها ولم تعد عملية حساب تكلفة المشاريع تكتفي لاتخاذ القرارات الصحيحة أو الرشيدة في شان تخصيص الموارد و الاختيار بين البدائل الاقتصادية المختلفة كان لابد من دراسة العوائد أو الفوائد التي سنحصل عليها من هذه المشاريع ومن اجل ذلك استخدمت طرق ونماذج اقتصادية أثبتت نجاحها في مجال دراسة جدوى المشاريع والتعرف إلى كفايتها الاقتصادية ومع ظهور نظرية رأس المال البشري وعلم اقتصاديات التعليم بدا عدد من الاقتصاديين باستخدام الأدوات الاقتصادية والوسائل نفسها المستخدمة في أي مشروع استثماري آخر لمعرفة إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الفردي والقومي وقد استخدمت أساليب ومداخل متعددة من اجل حساب عوائد التعليم وتحليل مداخلاته ومخرجاته التي سوف نعرضها لاحقا .[2]

أولا: تحديد عـوائد (مردود) التعليـم

إن اعتبار التعليم عملية استثمارية يعني توظيف التعليم الأمثل لموارده البشرية والمادية من أجل تحقيق منافع مادية محددة خلال فترة زمنية معينة، بيد أن العبرة في

[1] غياب بوثلجة ، التربية والتعليم في الجزائر ، الطبعة الثانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر ،2006، ص177

[2] فاروق عبده فلية، اقتصاديات التعليم، دار المسيرة، عمان ، 2003 ، ص89

المنارة للاستشارات
ww

تحديد عائدات التعليم وقياسها. فالعائد حسب المضمون الاقتصادي هو مقدار الدخل النقدي وغير النقدي الذي ينتج عن الاستثمار طوال عمره الإنتاجي، أو بمعني آخر هو التكلفة التي يُضحي بها من أجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل حيث هناك العديد من الدراسات والبحوث في هذا الموضوع لبعض دول العالم وهي في جملتها تؤكد حقيقة نسبية واتجاهاً عاماً مؤداه أن ثمة علاقة ايجابية ذات دلالة بين التعليم بمختلف مراحله وأنواعه وبين النماء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي كما حاولت بعض الدراسات تصنيف عائد (مردود) التعليم إلى:

- عوائد استهلاكية وقتية وعوائد رأسمالية طويلة المدى وذات تأثير في حياة الفرد ومستقبله على سبيل المثال زيادة القـــدرة الإنتاجية لدى الفرد واكتسابه مهارة أو عادة القراءة البصيرة والإطلاع المفيد كذلك عوائد فردية أو شخصية كزيادة دخل الفرد، أو استمتاعه بوقت فراغه.
- عوائد مالية كزيادة قدرة الإنسان على الادخار، أو حسن الإنفاق و العوائد الغير مالية مثل زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه، وعلى الابتكار.
- عوائد اجتماعية على سبيل المثال زيادة الإنتاج القومي، زيادة الضرائب على الدخول، زيادة القدرة الذاتية العلمية والتكنولوجية للدولة.[1]

ثانيا: أهم الأساليب والمداخل لحساب عوائد التعليم الاقتصادية

1- مدخل الطلب الاجتماعي على التعليم: يهتم هذا المدخل بتخطيط التعليم حسب الحاجات الثقافية والاجتماعية للسكان (الطلب الشعبي) وذلك بعد تشجيع الحكومات والافراد على التعليم و يتميز هذا المدخل بأنه يعكس صوت الجماهير إلا انه يخضع لاعتبارات سياسية وضغوط شعبية وناتج عن اقتناعات فلسفية.

2- مدخل تخطيط القوى العاملة: يهتم هذا المدخل بكيفية تحديد حجم النظام التعليمي و إعادة المتعلمين فيه والمتخرجين منه وربط ذلك بمتطلبات الإنتاج والتنمية من اجل القضاء على فائض المعلمين والبطالة المهنية وسد حاجات البلد من الكفاءات البشرية والعمالة الماهرة. إلا ان هذين المدخلين لم يستطيعا تحقيق الهدف منهما وخاصة الأخير إذ لم يستطيع ان يقدم حلا لمشكلة تخصيص الموارد المتعلقة بالتعليم و لقد كان أسلوبه غير منطقي لذلك فشل في حل المشكلات التي ارتبطت بالتعليم ونتجت عنه زيادة عدد

[1] فرجاني نادر ، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث، 1999،ص33

المنارة للاستشارات
ww

الخرجين العاطلين عن العمل وأزمة تمويل التعليم في العالم عموما وفي الدول النامية خصوصا مما مهد الطريق أمام ظهور المدخل الثالث وهو مدخل التكلفة والعائد.

3- مدخل التكلفة / العائد: اخذ هذا المدخل تسميات عديدة مثل تحليل معدل العائد تحليل سعر المنفعة تحليل فوائد أو منافع التعليم حساب مرد ودية التعليم و يفترض هذا المدخل الذي اظهر مرونة اكبر من مدخل التنبؤ أو تخطيط القوى العاملة ومدخل الطلب الاجتماعي على التعليم معرفة وحساب كافة التكاليف المرتبطة بالمرحلة التعليمية المطلوب عائدها ولكن استخدام أسلوب العائد و التكلفة في تحليل عوائد التعليم أثار عددا من الاعتراضات كما هو الحال في تكلفة الفرصة الضائعة بحجة عدم مناسبة هذا الأسلوب لقياس التعليم لان له أهداف غي اقتصادية (فوائد خارجية) على مستوى الفرد والمجتمع وفيما يلي أهم الاعتراضات على النظرة الاستثمارية للتعليم :[1]

- ان الدخول المكتسبة بسبب العليم فقط بين هي تتأثر بعوامل متعددة إضافة للتربية كالجنس إذ ان هناك فروق بين أجور الذكور والإناث الاجتماعية للأفراد المتعلمين مثل المعرفة الشخصية والعلاقات والمناصب والوساطة ومدة الولاء للسلطة الحاكمة والمهارات الشخصية والمواهب النظرية والممارسة إضافة والى عوامل أخرى مثل التمييز العنصري تمييز بين الريف و المدينة و بالتالي فقد ينخفض اثر التعليم أو التربية إلى 66 % أي ثلث الدخل يعود إلى أثار التعليم .
- هناك صعوبات منهجية وعملية في قياس العائد من التعليم مثل صعوبة القياس الكمي لأشياء غير مادية وكذلك صعوبة قياس اثر التعليم وحده على إنتاجية العمل وعدم دقة استخدام الآجر كمؤشر أو دليل على الكفاية والتأخر ظهور العائد الاقتصادي للإنفاق على التعليم، وإهمال الآثار الثقافية والإيديولوجية للتعليم إضافة لتجاهل دور العلم و البحث العلمي .[2]
- ان فروق الكسب ليست فقط بسبب التعليم بل أيضا بسبب الذكاء والقابليات الأصلية والكفاءة الشخصية والطبقة الاجتماعية.
- الفرصة الضائعة تحسب بحسب من يماثلهم، ولكن قد لا يجدون عملا كما ان حذف أو إدخال التكلفة الضائعة في الدخل القومي يثير مشكلات كثيرة .

[1] محمد نبيل نوفل ، التعليم و التنمية الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1996، ص207

[2] محمد سيف الدين فهمي ، التخطيط التعليمي ، الدار المصرية ، القاهرة ، 2003 ، ص65 .

المنارة للاستشارات

- يعتمد معدل العائد على ما يميز سوق العمل مثل عدم مرونة عنصر العمل وصعوبة انتقاله، تأثير النقابات والاتحادات المهنية وقدرتها على المساومة والاحتكار والقيود المفروضة على المهن .
- إهمال اندثار واهتلاك رأس المال البشري مع الزمن ، بسبب التقادم الطبيعي أو الاهتلاك السريع الناجم عن الاستخدام الكثيف والمفرط. ونعتقد ان الاعتراضات على عملية قياس العائد بالأدوات الاقتصادية، لا تعدو ان تكون تحفظات أكثر منها اعتراضات على منهج القياس بعد ظهور المشكلات العديدة التي رافقت التوسع بالتعليم مع غياب الأبحاث و الدراسات التي توجه الاستثمار في التعليم نحو الاستثمارات ذات العائد الأكبر، ويتفق الباحثون جميعا على ميزات طريقة تحليل التكلفة / العائد فهي طريقة اقتصادية لتقويم التعليم إذ أنها: غير متحيزة و تمكن من المقارنة بين الاستثمارات كافة والمفاضلة بين البدائل المختلفة وتكشف الخلل في الاستثمارات إضافة إلى قياس الطلب الفردي والكلي و تقدير معدلات العائد الفردي والاجتماعي.

ثالثا: هدف قياس عائد التعليم [1]

- بيان مدى إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية.
- يمد المخطط التربوي بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل.
- يزودنا بتكلفة التعليم بمراحلة المختلفة، وتوازن العرض والطلب.
- يساعد للقيام بإحداث مقارنات مختلفة بين العائد الاقتصادي من التعليم والمشروعات الاستثمارية الأخرى.
- يحدد المرحلة التعليمة، والبرامج التعليمية الأجدى للاستثمار فيها .
- يوجه العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي وسوق العمل، وسياسة الأجور في الدولة.
- يفيد المخطط في توزيع الاستثمار في المجال ذو العائد المرتفع حيث يقترح طرقاً لزيادة كفاءة التعليم بزيادة العائد أو بتخفيض التكلفة أو فحص تكلفة التعليم ومقارنتها بالزيادة في دخول القوي العاملة المتعلمة...)

[1] محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، 1993 ، ص133

المنارة للاستشارات
ww

الخاتمـة

- إن المشكلة التي تواجهها الجزائر اشد صعوبة أيضا من المشكلة التي تواجهها البلدان العربية لان الموارد المتاحة أكثر ندرة حيث تقتضي إزالة حالات الاختلال في توازنها الاقتصادي الكلي والخارجي بينما يقتضي تحقيق مقاصد وأسس صحيحة فيها عكس ذلك حيث التحدي الذي تواجهه الجزائر هو مسالة كيفية حل هذا الصراع فهي لا يمكن أن تستجيب لهذا التحدي استجابة ناجحة باعتماد استراتيجيات قد فشلت فالإستراتيجية الفاشلة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الفشل .
- إن ما تحتاج إليه الجزائر هو أن تطور إستراتيجيتها الخاصة للإستراتيجية من شأنها أن تساعدها على تخصيص الموارد النادرة بشكل فعال و عادل طبقا لمقتضيات الحياة التعليمية وهذا سيساعدها أيضا على الوفاء بالتزامها الأخلاقي بان تكون قدوة حسنة للبلدان الأخرى و قدوة يمكن لهذه البلدان تحذو حذوها لحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية في مجال التعليم وبالطبع إن انسجام الأهداف مع النظرة العالمية لا يكفي بل لابد من وجود إستراتجية فتطوير التعليم تكون هي أيضا نتيجة منطقية للفلسفة الكامنة وإذا ما طبقت على نحو جاد فان بوسعها تمكين المجتمع الجزائري من تحقيق أهدافه التعليمية فمن الأهمية بمكان أن نبين الآن أن التخطيط الاستراتيجي في التعليم لا يطرح أية صيغة أو آلية أو استراتتجية سحرية لجعل التخصيص وتوزيع الموارد كفيئا وعادلا حيث أن الادعاءات المتعلقة بالخصائص السحرية لآية آلية تدل على عدم إدراك تعقيدات المجتمع البشري في التعليم والصعوبات التي ينطوي عليها تحقيق الانسجام بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.
- ثمة إجماع الآن على الاعتراف بما للتعليم والتدريب من مساهمة لا تقدر بثمن في تحسين نوعية البشر وزيادة العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتسريع النمو فالتعليم يفتح الباب أمام المساواة الاجتماعية والفرصة الاقتصادية وقد اعتبر بحق العامل العظيم الذي يسوي بين الناس من حيث الظروف البشرية والدولاب الذي يحفظ التوازن في الآلة الاجتماعية ومع ذلك فان الحكومات الإسلامية مقصرة تقصيرا شديدا لإهمالها هذا القطاع الهام عند تخصيص الموارد وحتى

المنارة للاستشارات
ww

القراءة و الكتابة هما الخطوة الأولى على طريق التعليم لم ينتشرا انتشار شاملا في معظم البلدان الإسلامية وثمة خطورة خاصة في إهمال تعليم الإناث اللواتي تتوقف عليهن أخلاق وصحة ومقدرة حيث لا تكتفي العدالة الاجتماعية والاقتصادية والوعي الأخلاقي والبيئة الاجتماعية المناسبة في تحقيق الكفاءة والعدالة حيث قد يتساوى شخصين من حيث الحوافز إلا أنهما يختلفان في القدرة على المساهمة في تحقيق مقاصد الشريعة ويكمن الفرق في المقدرة وهي ليست متأصلة فحسب بل يمكن اكتسابها أيضا من خلال التعليم والتدريب من جهة ومن خلال الوصول إلى التمويل من جهة أخرى.

- إن المهمة التي تنطوي على اكبر قدر ممكن من التحدي لتحقيق و تنمية و تطوير الموارد البشرية من خلال رفع كفاءتها حتى في بيئة سياسية ملائمة هي حفز العامل البشري للقيام بكل ما يلزم لما فيه مصلحة استثمار له عائد مرتفع طويل الأجل و على الرغم من الانجازات الهائلة التي حققها التعليم في الجزائر خلال عمره القصير وما أفضى إليه من ثمرات طيبة في حياة المجتمع الجزائري، فما تزال هناك جهود أخرى مطلوبة لتطوير ذلك التعليم ليكون قادرا على استيعاب المتغيرات المجتمعية.
- النظر للمستقبل برؤية ملؤها الأمل و التفاؤل في وقت بدأت المجتمعات بسلسلة من التحديث والتجديد والإصلاح التعليمي الذي شمل جميع مراحل التعليم ومستوياته
- التعليم في الدول النامية التي من بينها الجزائر لا يزال في مرحلة التأسيس والتخطيط و ان القضايا التي سبقت الإشارة إليها إنما تمثل نتاجا طبيعيا للتفاعل بين حاجات المجتمع الاجتماعية والتنموية.
- استشراف المستقبل علما له أصوله و قواعده فهو ليس تخمينا بل هو علم يعتمد على تحليل الماضي و تقدير التنبؤ العلمي في فهم صورة المستقبل واحتمالاته.

المنارة للاستشارات
ww

قائمة الهوامش

1- سهيل الحمدان ، اقتصاديات التعليم – تكلفة التعليم و عائداته – الدار السورية الجديدة ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الاولى ، 2002 ، ص145

2- O . E . C. D Methods and Statistical Needs for Education Planning, Paris, 1967 ,P60 .

3 – عابدين عباس محمود ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2005 ، ص 67 .

4 – عبد الغني النوري ، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم ، دار الثقافة ، قطر ، 1989 ، ص90 .

5- البان غادة عبد القادر قضيب ، قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم مع التطبيق على الجمهورية العربية السورية ، رسالة دكتوراه ، مطابع وزارة الثقافة السورية ، 1986، ص97 .

6 - بوطيبة فيصل ، العائد من التعليم في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010 ، ص 33 .

7- محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص45 .

8- عبد الاله زاهي الراشدان ، اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص67

9 - علي عبد القادر علي ، أسس العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2001 ص122

10 - غياب بوثلجة ، التربية و التعليم في الجزائر ، الطبعة الثانية ، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران ، الجزائر ،2006، ص177

11- فاروق عبده فلية ، اقتصاديات التعليم ، دار المسيرة ، عمان ، 2003 ، ص89

12 – فرجاني نادر ، التنمية الإنسانية و اكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية ، مركز المشكاة للبحث ، 1999، ص33

13- محمد نبيل نوفل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1996، ص207

14 – محمد سيف الدين فهمي ، التخطيط التعليمي ، الدار المصرية ، القاهرة ، 2003 ، ص65 .

15 – محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، 1993 ، ص133

المنارة للاستشارات
ww